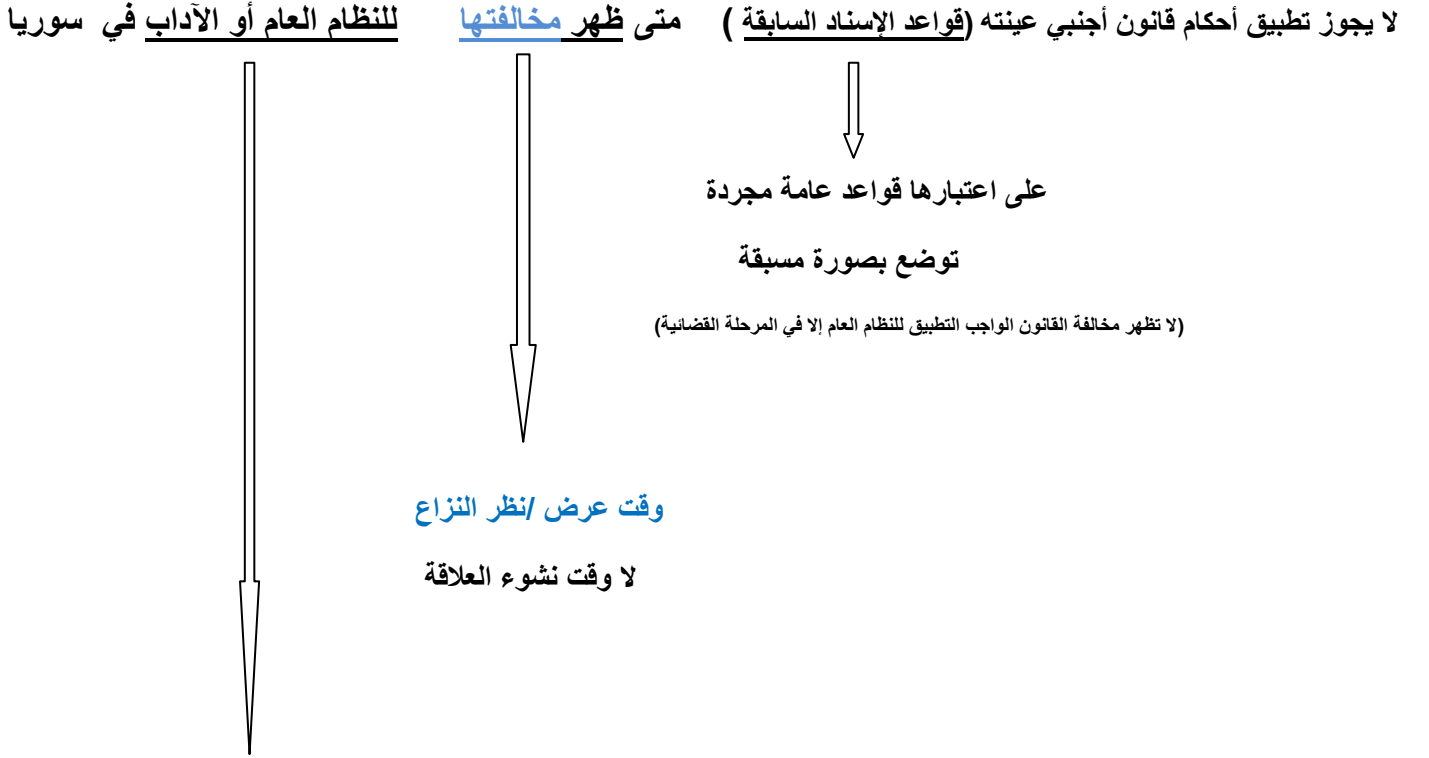


الاستثناءات على القانون الأجنبي الواجب التطبيق
التعارض مع النظام العام م 30 من القانون المدني السوري



مجموعة المبادئ السياسية والاقتصادية والأخلاقية..

التي يقوم عليها مجتمع معين في لحظة معينة

النظام العام يختلف من دولة إلى أخرى

النظام العام يختلف في نفس الدولة من فترة لأخرى

(الطلاق في فرنسا كان مخالفاً للنظام العام الفرنسي ثم أصبح موافقاً له)

النظام العام في العلاقات الدولية العامة	النظام العام في العلاقات الدولية الخاصة (عنصر أجنبي)	النظام العام في العلاقات الوطنية الصرفة (نظام عام داخلي)
الدول وغيرها من الأشخاص الدولية	<p>شرط الوفاء بالذهب في العقود الدولية الخاصة ليس من النظام العام</p> <p>مسموح</p>	<p>نطاق التدخل أوسع وأشد</p> <p>شرط الوفاء بالذهب في العقود الوطنية البحتة من النظام العام (الاقتصادي) مساس بالثقة في العملة الوطنية</p> <p>ممنوع</p>
	<p>ج دول أجنبية</p> <p>زواج</p> <p>مسلم غير مسلمة x باطل</p> <p>على فرض النظام العام في الدولة الأجنبية لا يسمح بالزواج مع اختلاف الدين</p>	<p>س الدول السورية</p> <p>زواج</p> <p>مسلمة غير مسلمة x باطل نقطة انتهى (انون الأحوال الشخصية السوري) الدرجة نفسها</p> <p>زواج</p> <p>مسلم غير مسلمة ✓ صح نقطة انتهى</p> <p>قلب العلاقة من باطل إلى صحيحة</p>
	<p>ج الدول الأجنبية</p> <p>مسلمة x غير مسلم = صحيح</p> <p>زواج صحيح حسب النظام العام الأجنبي</p>	<p>س الدول السورية</p> <p>مسلمة x غير مسلم = باطل</p> <p>لا يسمح بنشوء العلاقة /الحق الأثر المطلق - العادي</p> <p>إمكانية التمسك بآثار الزواج (كتقرير حق الزوجة بالنفقة) طالما الآثار نفسها لا تخالف النظام العام الأثر المخفف</p>

خصوصية النظام العام في سوريا (في مسائل الأحوال الشخصية)

القاعدة : سوريا من الدول التي تتعدد فيها الشرائع ← تقلص دائرة النظام العام

المثال : دعوى أمام القضاء الإماراتي (الإمارات دولة ذات شريعة واحدة)

زوج لبناني x زوجة لبنانية

درزي درزية

نزاع على طلاق تم بإرادة الزوج المنفردة

القانون الواجب التطبيق: قانون جنسية الزوج وقت الطلاق = القانون اللبناني

إسناد إلى دولة تتعدد فيها الشرائع القانون الداخلي للدولة يقرر أي شريعة

أحوال الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية في لبنان

37م : لا ينحل عقد الزواج إلا بحكم من قاضي المذهب

38م : لا تحل للرجل مطلقة أبداً بعد صدور الحكم

(مخالفة الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بإمكانية الطلاق بإرادة منفردة / وإرجاع المطلقة في عدة الطلاق أو بعقد جديد)

القاضي الإماراتي ← استبعد القانون اللبناني لمخالفته النظام العام الإماراتي (والشريعة الإسلامية)

أما الآن لنفترض أن هذا النزاع قد عرض على القضاء السوري ونتخيل مجرى الأحداث :

القاضي السوري ← القانون الواجب التطبيق ← القانون اللبناني

(تعدد شرائع : م 37 / م 38 أحوال شخصية لبناني)

تقابل م 37 لبناني المادة 307 فقرة (و) أحوال شخصية سوري

تقابل م 38 لبناني المادة 307 الفقرة (ز) أحوال شخصية سوري

عدم إمكانية إثارة الدفع بمخالفة النظام العام السوري في مواجهة القانون اللبناني على اعتبار القانون

الواجب التطبيق رغم مخالفة أحكام الشريعة العامة في سوريا

الأثر السلبي و الأثر الايجابي للدفع بالنظام العام:

الأثر الايجابي: تطبيق قانون القاضي عوضاً عنه	الأثر السلبي: استبعاد القانون الأجنبي الواجب التطبيق
تطبيق قانون القاضي عوضاً عن القانون الأجنبي	<p>الاستبعاد الكلي : كما لو كان القانون الواجب التطبيق</p> <ul style="list-style-type: none"> - يجيز الميراث لقاتل مورثه عمداً - يجيز زواج المسلمة من غير المسلم - يمنع الزواج بسبب اختلاف اللون
<p>تطبيق قانون القاضي بالمشاركة</p> <ul style="list-style-type: none"> - استبعاد الوارث المختلف بديانته عن ديانة المورث (أحوال شخصية سوري /موانع الإرث: اختلاف الدين بين المسلم وغيره) - تطبيق أحكام القانون الأجنبي الأخرى غير المخالفة للنظام والمتعلقة بالحصص والحجب ... 	<p>الاستبعاد الجزئي:</p> <p>استبعاد الجزء المخالف للنظام العام فيما لو كان لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببقية أحكام القانون المختص</p> <ul style="list-style-type: none"> - ثمة نص في القانون الأجنبي يجيز التوارث مع اختلاف الدين

الأثر الانعكاسي للنظام العام :

دولة أجنبي ص	دولة أجنبي ج	الدولة السوري ص
<p>زواج المسلم من غير المسلمة ✓ صحيح لأنه لا يخالف النظام العام</p>	<p>زواج المسلم من غير المسلمة ✗ باطل لأنه يخالف النظام العام</p>	<p>زواج المسلم من غير المسلمة ✓ صحيح الوطني لأنه لا يخالف النظام العام (قلب العلاقة من باطله إلى صحيحة)</p> <p>هل يعتد بهذا الحق (صحة الزواج) خارج بلد القاضي السوري</p> <p>الأثر الانعكاسي</p> <p>س ا ص</p>
<p>الأثر الانعكاسي: عند تماثل متطلبات النظام العام</p>		

